4 الدرس الرابع	معايير الحكم الراشد في الإدارة العمومية - مؤشرات الحكم الراشد على ضوء تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي
سلسة محاضرات الحكم الراشد في الإدارة . من إعداد الأستاذ: بن زحاف فيصل	

الفصل الثاني: معايير الحكم الراشد في الإدارة العمومية

دراسة الحكم الراشد في الإدارة العمومية مرتبط بمعرفة المعايير والضوابط التي يجب على الإدارة التقيد بها لتحقيق حكامة جيدة، وتجدر الإشارة إلى أن معايير الحكم الراشد بكل أبعاده التي سبق الإشارة إليها - السياسية، الاقتصادية و الإدارية- حددها تقرير برنامج الأمم المتحدة الموسوم: " مؤشرات الحكم دليل المستخدم"[1]، وحدد هذا التقرير ثمانية مؤشرات رئيسية وهي كما يلي:

1- **سيادة القانون:** هذا المؤشر مرتبط بضرورة توافر أطر قانونية واضحة وعادلة تتضمن حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، ويطبق هذا القانون على الجميع ودون تمييز، وتعد السلطة القضائية واستقلاليتها الضامن الأساسي لإعمال هذا المؤشر.

2- **الشفافية**: ويقصد بهذا المؤشر هو التدفق الحر للمعلومات للجميع وعلى كافة المستويات مع ضمان انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها، وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تسهل وصول المعلومات ومختلف مصادرها للمواطنين وتمكينهم من كيفية صنع القرار الإداري سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وهذا المعلومات تتدفق للمواطنين عبر

1- تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي: مؤشرات الحكم الراشد، دليل المستخدم، الطبعة2، مطبوعاتUNDP، 1997، ص.1.

الوسائط الإعلامية مرئية، مكتوبة، مسموعة وعبر شبكات التواصل الاجتماعي وبأي وسيلة إعلامية.

3- **المساءلة والمحاسبة:** هذا المؤشر مرتبط بالمسؤولين الذي يتولون مناصب إدارية وهم ملزمين بتقديم توضيحات عن كل ممارستهم وأعمالهم وتقديم معلومات للجمهور، وفي حالة الإخلال بهذه الالتزامات يعرضون أنفسهم للمساءلة القانونية والمتابعة الجزائية عندما يرتكبون أفعال ترتقي إلى جرائم أغلبها تكيف كجرائم فساد.

4- **الجاهزية والاستجابة:** هذا المؤشر مرتبط بالمؤسسات الإدارية التي يجب أن تستجيب لحاجيات المواطنين وتلبية رغباتهم وتقديم لهم خدمات جيدة، ومن صور هذه الجاهزية والاستجابة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تقريب الإدارة من المواطن، رقمنة الوثائق الإدارية، عصرنة الإدارة...الخ.

5- **المساواة:** من مؤشرات الحكم الراشد هو تحقيق المساواة بين الجميع دون تمييز بين المواطنين على أساس الدين، اللغة، العرق والجنس... وإعمال هذا المؤشر مرتبط بتحقيق العدالة في التوزيع واعتبار حق المواطنة للجميع دون استثناء.

6- **مشاركة المواطنين في صناعة القرار:** يقصد بهذا المؤشر مشاركة المواطنين في صناعة القرار من خلال مجالس شعبية منتخبة على المستوى المركزي كالبرلمان وعلى المستوى المحلي، كما تتم هذه المشاركة عن طريق المجتمع المدني التي تمثل الرأي العام وعن طريق الإعلام من خلال ممارسة المواطنين حرية الرأي والتعبير.

7- **الرؤية الإستراتيجية:** هذا المؤشر مرتبط بالخطط التنموية التي تضعها الدولة في شكل شراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال مخططات سنوية بعيدة المدى لما ينبغي أن يكون عليه المستقبل مبنية على دراسات استشرافية، وتكون هذه المخططات في شكل سياسات إقتصادية وإجتماعية وثقافية يتبناها النظام السياسي ويصيغها في شكل قوانين ومراسيم تنظيمية تلزم الإدارة العمومية التقيد بها وتهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق التنمية المستدامة.

8- **الفعالية والكفاءة:** ويقصد بالكفاءة في هذا المؤشر حسن استخدام الموارد كما وكيفا وبأقل التكاليف لتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتقديم له أجود الخدمات، وتحقيق التنمية المستدامة.

إعمال هذه المؤشرات في حوكمة الإدارة العمومية التي تعد الأداة الرئيسية في إرساء الحكم الراشد في أي دولة ينتج عنها معايير أو مقاييس يجب أن تتوفر في الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصبو لها هذه المؤشرات، وهذه المعايير مرتبطة بإصلاح الإدارة وتنظيمها وعصرنتها، ومعايير مرتبطة بالتسيير ومعايير أخرى مرتبطة بالموظفين وسلوكياتهم.